

يوم الجمعة جلا بالأخبار فكأنه حج وعتمر لحلق وقصر وفي الولولجة اذوت يوم الجمعة
لقم الظفان رأى ان جاوز الحد قبل يوم الجمعة ومع هذا يؤخر الى يوم الجمعة بكرة
لأن من كان ظفوه طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز الحد ودقته تبركا بالأخبار
فهو مستحب لأن عايشة رضي الله تعالى عنها روت من قلم انظفاه يوم الجمعة
اعاده الله من البلاد للجمعة الأخرى وزيادة ثلثه أيام ومنها الادهان والطيب
ولبس الثياب والتقرب من الخطيب وتغيير المسجد والتكبير اليه والمشي بسكينة
ورقار وان يقول عند الدخول اللهم جعلني من اوجه من توجّه اليك وأقرب
من تقرب اليك وتأخير الغداء والقبولة عن الصلاة وان يقرأ في صلاة الجمعة للجمعة
والمنافقون احيانا تبركا وقرأة الفاتحة والمعوذتين والإخلاص بعدها سبعا
سعاتن فعلها حفظ من جلسه ذلك الى مثله وقرأة سورة هود والكهف
والذخاان وعيادة المريض وزيارة الأخوان في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة
التسبيح وشهود النكاح والعق والذكر من الصلاة على النبي الخاضع لله
عليه وسلم وفي ليلتها قرأة الزهراوين وسورة الكهف وآسفين والدخاان
ويصلي فيها صلاة حفظ القرآن وصلاة روية النبي عليه الصلاة والسلام ويقراء
ويقراء في مغربها الكافرون والإخلاص من نور الجمعة الشمعة في بيان ظهر للجمعة
للعلامة المقدسي
في امرأة ماتت عن زوج وورثه غيره وأمر الزوج
بشيء زايد عن الكفن والتجهيز الشرعي على ان يحسب الزايد عليهم فهل يجب الزايد عليهم
بعد ثبوت شرعا نعم في امرأة ماتت عن زوجها وامها وولدين صغيرين
منه فدفنت الأم معها امتعة من التركة تعد يا وتلفت الامتعة بذلك فهل
تضمن الأم ذلك نعم تضمن الأم حصصه الزوج ولديه حيث تلفت
الامتعة والدينش عليها بطلبه لحقة كما هو صحيح كلامهم كما في العمود
في المرأة اذا ماتت عن زوج وورثه غيره وخلفت تركته فهل مؤنة تجهيزها
وتكفنها على الزوج المقتضى به وجوب كفنها على الزوج وان تركت
مالا كما في التنوير والمناشدة ورجحه في العمدة الظاهر لأنه كالمسؤول
في رجل دفن ستة في قبر في أرض موقوفة على دفن موتى المسلمين فأنبت
رجل اخران القبر المرقوم له ويريد إخراج الميت منه فالحكم الشرعي
كانت الأرض موقوفة يضمن ما انفق فيه ولا يحول من مكانه كما في التاترخانية

كذا اذنتي

كذا اذنتي المهنداري والمسئلة في الخيرية من الجنان فيما اذا اقر القاضي
زيد المعاري في حشر قبور الموت وتعددها واصلاحها للاحتياج لذلك اهل بيته
واقفانه ويريد بعض الحقايرين منعهم من ذلك بلا وجه شرعي فهل يمنع
المعارض نعم يمنع
ببزكاة ماله الذي معه بد مشق فهل يعتبر في ذلك فقراء سكان المال اولاد
نعم يعتبر في الزكاة مكان المال في الروايات كلها كما في البحر والنهر وعلله ابن ملك
في شرح المحج بأنه محل الزكاة وهذا تسقط بهلكه رجل له مال في يد شريكه
في غير المصر الذي هو فيه فأنه يصرف الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال
دون المصر الذي هو فيه خلاصه من الفصل الثامن وفيها لودفعها الى فقراء بلد اخر
قبل تمام الحول يجوز بلذ كراهة في رجل خرج من بلده يريد الحج واصطحب
معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج زكاتها ويخرج منه ان لا تلزمه زكاتها اذا حال عليها
الحول لكونه يريد الحج فهل تلزمه زكاته نعم يلزمه زكاة الفاضل معه
حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة بزعمه المذكور لأن ما ليس
له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة لدين النذر والكفارة
وجوب الحج وصدقة الفطر وهدى متعة واضحية ولقطة بعد التفريق
كذا في شرح المشي للباقي وكذا في البحر والنهر وغيرها وافراد المال المذكور في الحج
لا يخرج عن ملكه والله اعلم فيما اذا كان لرجلين أشجار متعة فأتمت
في أرض عشرية فمقطعها وانتفاعا بطلبها فقام المتكلم على العشر بطلب عشرها
منها فهل لا عشر فيها نعم لا عشر في الأشجار لأنها بمنزلة جنس الأرض ولهذا تنقسم
في البيع كما في الزبيعي والبحر وغيرها من باب العشر وبمثلها اذني الشيخ إسماعيل كما في فتاواه
من باب القات قوله لا عشر في الأشجار يعني المثمرة التي لم تعد للقطع بخلاف
ما أعد للقطع في كل سنة ففيها العشر كما يأتي عن الحاقبه ويجلاد نفس المرقان فيها
العشر أيضا كما يأتي في مزرعة جارية في اوقاف أصلية وعليها عشر فوضه السلطان
عزيره لزيد التماري ويبدأ أخذ العشر من زراع المزرعة ومنع نظار الوقف
من ضبط محصول الأوقاف بدون وجه شرعي فهل يكون ضبط محصول
الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف يأخذها التماري من النظار
نعم ضبط محصول الأوقاف لنظارها والعشر على جهة الأوقاف

4